

اقتصاد

الحكومة تتراجع.. إلزام المستوردين من ٢٥ إلى ١٥ بالمئة من مستورداتهم لـ «السورية للتجارة»

النداف لـ «الوطن»: نسبة ٢٥ بالمئة كانت مقترحة فقط ونعمل لتفادي الإشكاليات التي حدثت سابقاً

«البردان: القرار كارثة بعد ذاته.. ولم يتم التشاور مع التجار» < حضور: القرار تحصيل ضريبي على الأرباح الاستثنائية للتجار

وأضاف: «لذلك فإن قرار الحكومة يعتبر إجراء لضبط هذه العملية، وهو طبيعي ليكون هناك نسبة تخصص لمؤسسات الحكومة لتتبع سعر التكلفة الممكنة، أما الاختلاف على النسبة، فالمفروض أن يكون هناك تواصل وانفاق مع المستوردين لإقناعهم بهذا النسبة، والتوضيح بأن هذه مصلحة وطنية، وأن يتم تسويق هذا القرار بشكل جيد إن كان لجهة المستوردين أو لجهة المواطنين والأبناك مجرد قرار رسمي». وتابع حضور: «أما إن لم يقتنعوا بالقرار، فيجب إلزامهم به، إذ إن المستوردين سيحتجرون أنهم تعرضوا للظلم والخسارة في أرباحهم الاستثنائية، ويعتبرونه إجراء غير مناسب تسبب لهم بالخسائر، ولكنهم يجب أن يعلموا بأن هذا القرار يماثل التحصيل الضريبي على أرباحهم الاستثنائية التي يحققونها من فرق سعر الصرف، وخاصة أنهم لا يقلون أن يبيعوا على أساس السعر الرسمي للقطع والممول من المركزي، لذا، فإن هذا الإجراء جيد للحد من ارتفاع الأسعار ولإيجاد تناسب بين التكاليف وسعر المبيع».

عند لجوء التاجر لتمويل نفسه سيضطر للبحث عن مصادر بديلة للقطع الأجنبي، ولذلك فالتوقعات بارتفاع الأسعار ستكون إما بسبب لجوء التاجر للبحث عن مصادر تمويل بديلة، وبالتالي يرتفع سعر القطع عليه وسيعوضه برفع الأسعار، وإما إنه سيتجه لتمويل نفسه من المصرف المركزي والمصارف الخاصة وتسليم النسبة وفق القرار، مع ملاحظة أن التمويل لا يجري بشكل مباشر، وإنما يضطر للانتظار لعدة أشهر من دون أن يعلم ما هي نسبة التمويل التي سيحصل عليها، وخاصة في الظروف الحالية مع ضعف مصادر القطع الأجنبي، ولذلك سيضطر لرفع الأسعار أيضاً لتعويض فرق النسبة التي سلمها والتي تعتبر خسارة بالنسبة له، أمام الواقع الحالي فإن التاجر يدخل في إشكاليات تمويل تشابه لعبة الحظ والياصيب.

تحصيل ضريبي

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق رسلان حضور صرح لـ «الوطن»، بأن المستوردين يحصلون على تمويل إجازات الاستيراد من المصرف المركزي وبالسعر الرسمي، لذا من الطبيعي أن يتم بيع سلعهم وفق هذا السعر الرسمي بعد احتساب التكاليف، ولكن ما يجري أنهم يجسبون التكاليف ويبيعون على أسعار القطع الأجنبي في السوق الموازية (السوداء) التي تزيد على السعر الرسمي بأكثر من ١٣٠ ليرة.



على علاجها بالشكل الأنسب، مشيراً إلى أن القرار ساري التنفيذ، مؤكداً أنه لم يصل إلى الوزارة أي اعتراض من التجار على القرار.

الخسارة واقعة

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان صرح لـ «الوطن»، بأن القرار يعتبر كارثة بعد ذاته، بغض النظر عن النسبة المخصصة، وقد بدأت تظهر ردود الفعل عليه من خوف التجار والنوفاة برفع أسعار بعض السلع، إذ إن الخسارة لن تختلف سواء كانت النسبة ١٥ بالمئة أو خسارة ٢٥ بالمئة، إضافة إلى أن آلية تنفيذ القرار لم تتوضح حتى الآن، وكيف سيتم التسعير، مع ملاحظة أن هناك فترة ستمر لحين وصول الصك التسعيري؟ وأشار إلى أنه لم يتم التشاور مع غرفة تجارة دمشق، ولم يؤخذ رأيها بأي قرار صدر، وقد علمت به كما وصل للجمع عن طريق وسائل الإعلام.

ولفت البردان إلى أن التجار محبطون ولم يجتمعوا أو يعترضوا، ولم يقوموا بأي ضغط أو رفع كعب للحكومة بهذا الخصوص، لتخفيض النسبة من ٢٥ إلى ١٥ بالمئة، ولكنهم متخوفون وخاصة لناحية إشكالية التمويل، التي لا تزال تجري بالشكل الخاطي، فكيف سيتم اقتطاع النسبة من البضائع وهي لم يتبين إن كان سيتم تمويلها أم لا؟ وما نسبة تمويلها، إذ إن أغلب عمليات التمويل الحالية لا تكون

خلفاً لما تم تداوله سابقاً، أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً ألزمت بموجبه مستوردي القطاع الخاص للمواد الممولة من المصارف العاملة في سورية المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي بتسليم كمية ١٥ بالمئة من المواد التي يستوردونها بسعر التكلفة وحسب نسبة التمويل لمؤسسات القطاع العام، على حين كان رئيس مجلس الوزراء يتحدث عن نسبة ٢٥ بالمئة. وفي تصريح لـ «الوطن»، بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن تعديل النسبة الخاصة بإلزام مستوردي القطاع الخاص للمواد الممولة من المصرف المركزي جاء بعد دراسة القانون المتعلق بمهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والذي ينص بأنه في حال الضرورة يحق لمجلس الوزراء تحصيل ١٥ بالمئة كحد أقصى من المستورادات. وأضاف: «أما ما تم تداوله سابقاً عن نسبة ٢٥ بالمئة فكان اقتراحاً، ولم يكن هناك قرار رسمي بها، وعندما طرح هذا المقترح كان للتباحث، وعند العودة للقانون الخاص بمهام الوزارة، تبين أن النص القانوني من خلال المادة ٦ يشير إلى أن تتجاوز النسبة ١٥ بالمئة». وأوضح النداف أنه في المرحلة الحالية سيتم العمل على تفادي الإشكاليات كافة التي حدثت سابقاً، وفي حال ظهور أي إشكالية سيتم العمل

سيارة بـ ٢١٦ مليون ليرة وأخرى بـ ١٥٠ مليوناً.. بانتظار مزاد آب

«الاقتصاد» لـ «الوطن»: لا تلاعب أو تواصي في مزاد السيارات «المطاحشة» ترفع الأسعار لأعلى من السوق والبعض يتخلى عن التأمينات ولا يستلم السيارة!

من المفترض ألا ترفع أسعار المطاعم مصادر «محروقات» لـ «الوطن»: رفع سعر الغاز الصناعي صائب ومن غير المعقول دعمه بمبلغ المنزلي نفسه

الغاز المنزلي. وعن احتمال لجوء بعض أصحاب المطاعم لرفع أسعار منتجاتهم بذريعة رفع سعر أسطوانة الغاز الصناعي، بيّن المصدر أنه ليس من مبرر لأصحاب المطاعم لرفع الأسعار، لأن الغاز يعتبر إحدى المدخلات في عناصر التكلفة، مبيّناً أن أصحاب المطاعم يشترون أسطوانة الغاز الصناعي بسعر ٨٠٠٠ ليرة، من الموزع وفي بداية الأزمة في سورية كانوا يشترونها بأكثر من ١٠ آلاف ليرة، مشيرة إلى عدم التزام موزعي الغاز الصناعي قبل القرار هذا بسعر مبيع أسطوانة الغاز بالسعر الذي حددته شركة المحروقات وهو ٤٠٠٠ ليرة. وأشارت إلى أنه بعد قرار رفع سعر أسطوانة الغاز الصناعي تم رفع مبلغ الربح للموزع أو المعتمد الذي كان يتدرج بقلّة مبلغ ربحه حيث كان يحصل على ١٠٠ ليرة سورية ربحاً عندما كان سعر الأسطوانة ٤٠٠٠ ليرة سورية على حين أصبح الآن ربحه بعد القرار ٤٠٠ ليرة عندما أصبح سعر الأسطوانة ٦٠٠٠ ليرة سورية، موضحة بأن الرقابة على المطاعم التي قد تلجأ لرفع سعر مبيعها بعد هذا القرار بقيت الصناعية هي من مهمة التوطين.

رافضاً محضوق رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر مبيع أسطوانة غاز البوتان الصناعي للجهات الموزعة بسعر ٥٦٠٠ ليرة سورية وللمستهلك بسعر ٦٠٠٠ ليرة سورية، وذلك من سعر ٤٠٠٠ ليرة. مصادر في «محروقات» صرّحت لـ «الوطن» بأن قرار رفع سعر أسطوانة الغاز الصناعي هو قرار صائب، والغاية منه تحقيق العدالة والإنصاف لمصلحة الدولة، بمعنى أن المطعم الذي يستهلك على سبيل المثال ١٥ طنّاً شهرياً، لجهة الدعم. معاملة المواطن الذي يستهلك أسطوانة غاز منزلي ولغيت إلى أنه عندما كان سعر أسطوانة الغاز الصناعي ٤٠٠٠ ليرة سورية وتحتوي ١٦ كيلوغراماً فإن سعر كيلو الصناعي كان ٢٥٠ ليرة سورية، وهو سعر كيلو الغاز المنزلي المدعوم نفسه الذي يحسب للمواطن، ومن غير المعقول أن يتم دعم الغاز الصناعي بمبلغ دعم الغاز المنزلي نفسه، مبيّناً أنه بعد هذا القرار بقيت أسطوانة الغاز الصناعي مدعومة، ولكن أقل من دعم

وبيّن المصدر أن المزاد يفشل على تلك السيارات، ليطم عرضها في مزادات قادمة، كاشفاً عن إخفاق نسبة بين ٥ و ١٠ بالمئة من إجمالي السيارات المعروضة في المزاد نتيجة «المطاحشة» إذ تصبح قيمتها أعلى من السوق. ونوهت بأن المزاد على السيارة يستمر حتى أعلى سعر ويصل عدد المشترين إلى نحو ٤٠٠ مشترك في كل مزاد، موضحة أن لجنة المزاد تضع سعراً سريعاً لكل سيارة في ظرف لا يجوز أن تباع بأقل منه، ويفتح الظرف أثناء المزاد على السيارة وأمام الجميع، وتؤجل السيارة في حال كان السعر أقل. وكشفت أن الحصة الكبرى من السيارات والأليات المختلفة في المزاد تذهب إلى التجار، بسبب خبرتهم الفنية بالسيارات وإجراءات تسجيلها وملاصقتهم المالية وقدرتهم على تحديد كلف صيانتها وتشغيلها منذ شرائها حتى تسجيلها في مديريات النقل. وتمنح المؤسسة مهلة ١٥ يوماً لتسديد ثمن السيارة، ومثلها حتى تسحب السيارة من المستودع، لمباشرة إجراءات تسجيلها في مديريات النقل.

مستعملة تعود لمختلف الجهات الحكومية المدنية وغير المدنية، تتراوح جاهزيتها بين ٣٠ إلى ٨٠ بالمئة. وتتراوح قيمة التأمين للاشتراك في المزاد بين ٣٠٠ ألف حتى ١٥ مليون ليرة، وذلك بحسب نوع وموديل السيارة. ولغيت المصادر إلى أن قيمة بعض السيارات المبيعة عبر هذه المزادات تفوق أحياناً أسعارها في السوق المحلية نتيجة المنافسة بالسعر «المطاحشة» - على حد تعبير المصادر - وخاصة بين التجار الأمر الذي يتسبب بضياع حلم المواطنين العاديين بالفرز بسيارة عبر مثل هذه المزادات، إذ يضطرم المواطن من اللحظات الأولى لفتح المزاد بعقبات تحول دون استمراره فيه أحياناً، كاشفة عن بيع سيارة بمبلغ ١٥٠ مليون ليرة وأخرى بمبلغ ٢١٦ مليون ليرة في مزادات سابقة. ونتيجة المنافسة بين مشترين ذوي ملاءة مالية كبيرة ترتفع قيمة بعض السيارات عن مثيلاتها في السوق بأرقام كبيرة، فيقومون بعد ذلك بالتخلي عن التأمين ويتراوح بين ٥ إلى ١٥ مليون ليرة تهرباً من دفع قيمة السيارة العالي بسبب المنافسة.

صالح حميدي كلما أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن مزاد لبيع السيارات، نشطت أحداث حول حجز بعضها من دون عرضها في المزاد لبعض أصحاب المصلحة في ذلك. «الوطن» وضعت الموضوع بين أيدي المعنيين في الوزارة، إذ نفت مصادر مسؤولة فيها تلك الأقاويل جملة وتفصيلاً، مؤكدة عدم تسجيل أي عمليات تلاعب أو حالات تواص أو مساعدة في مزادات السيارات الحكومية، مشيرة إلى أن المزاد القادم سوف يقام من ٣ حتى ٥ الشهر القادم في دمشق، عبر صالة مزودة بشاشة عرض، تعرض السيارة مع دفتر الشروط. وبيّن أن السيارات الخاضعة للمزاد تتوزع على مستودعات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في صحنايا ونهر عيشة وغيرها، كما أن السيارات مرصقة لتمكين المواطنين المشتركين من الاختيار بحسب رقم السيارة المتسلسل في المزاد وعلى مدى ١٥ يوماً قبل بدء المزاد، ويشمل القادم ١٤٥ سيارة

Reference: SY-DA-00618-01



TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDER FOR THE REHABILITATION OF WATER PUMPING STATION IN MAGHALLA IN RURAL RAQQA

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00618

REHABILITATION OF WATER PUMPING STATION IN MAGHALLA IN RURAL RAQQA

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from **Action Against Hunger (AAH)** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from **July 21st, 2019 till August 22nd, 2019**.

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg, 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: August 22, 2019, at 04:00 PM.
Bid Validity: 120 Days
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00618-01



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة إعادة تأهيل محطة مياه الضخ في مقلّة في ريف الرقّة

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979، تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسمى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00618

مناقصة إعادة تأهيل محطة مياه الضخ في مقلّة في ريف الرقّة

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 21 تموز 2019 ولغاية 22 آب 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946
فاكس: 00963113329945
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض: 22 آب 2019، عند الساعة 04:00
صلاحية العروض المقدمة: 120 يوم
العملة: الليرة السورية
ضمان حسن التنفيذ: 5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة: 5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التأخير: 0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.